

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ١٠٢ من جدول الأعمال

التدريب والبحث

غيانا*: مشروع قرار

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٧/٤٨، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٢٥/٤٩، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢١/٥٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٨/٥١، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام عن مؤسسات التدريب وبرامج التدريب داخل الأمم المتحدة^(١) وعن تصورات مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تطوير المعهد وإمكانية إعادة تشكيله^(٢)،

وإذ ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز عملية إعادة تشكيل المعهد، وبالتقدم الذي أحرزه المعهد مؤخراً في مختلف برامجه وأنشطته، بما في ذلك تحسين التعاون الذي تم إرساؤه مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

.A/54/480 (١)

.A/54/390 (٢)

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت إلى المعهد مساهمات مالية وغير مالية، أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ أن المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد لم تتزايد مع زيادة مشاركة البلدان المتقدمة النمو في برامج التدريب، وإذ تؤكد على ضرورة التصدي العاجل لهذا التناقض،

وإذ تعرب من جديد عن وجوب منح أنشطة التدريب دوراً أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - تؤكد من جديد أهمية الأخذ بنهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة تجاه البحث والتدريب وتشدد على حاجة مؤسسات الأمم المتحدة للبحث والتدريب إلى تجنب الازدواجية في عملها؛

٢ - تؤكد من جديد أيضاً أهمية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول، وما لأنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته من صلة بالموضوع؛

٣ - تشدد على حاجة المعهد إلى زيادة تعزيز تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى والمعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٤ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببرامجها التدريبية، وتؤكد في هذا السياق على الحاجة إلى زيادة تطوير وتوسيع نطاق تلك الشراكات، لا سيما على الصعيد القطري؛

٥ - تطالب إلى مجلس الأمناء أن يواصل العمل على جذب الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإعداد المواد التدريبية ذات الصلة لبرامج المعهد وأنشطته، وتؤكد ضرورة أن تركز الدورات الدراسية للمعهد على قضايا التنمية بصفة رئيسية؛

٦ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الخاصة التي لم تسهم بعد بالمال أو خلافه للمعهد أن تقدم له دعمها السخي، المالي وغير المالي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها بالنظر إلى النجاح الذي تحقق في إعادة تشكيل المعهد وتنشيطه؛

٧ - تشجع مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على مواصلة جهوده لمعالجة الفجوة القائمة بين انخفاض المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد وزيادة المشاركة في برامجه؛

٨ - تشجع أيضا مجلس الأمانة على النظر في تنظيم أنشطة للمعهد في موقع إضافية، ولا سيما في المدن التي تستضيف اللجان الإقليمية:

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع المعهد، وكذلك مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، استطلاع السبل والوسائل الكفيلة بالاستفادة من المعهد على نحو منتظم في تنفيذ البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات:

١٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينظر في إعادة تصنيف وظيفة المدير التنفيذي، حتى تتناسب رتبتها مع المؤهلات المطلوبة لها والمسؤوليات المتزايدة الموكلة إليها، وتؤكد الحاجة إلى كفالة الاستثمارية في إدارة المعهد:

١١ - تجدد دعوتها إلى الأمين العام أن يواصل استطلاع جميع الطرق والوسائل الممكنة ل توفير مراقب إضافية للمعهد للمحافظة على مكاتبها والاضطلاع بالبرامج والدورات التدريبية التي تقدم من دون تكلفة للدول وممثليها المعتمدين لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وجنيف وفيينا:

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

- - - - -